CESMA
Center of Strategic Studies on the Maghreb
مركز الدراسات الإستراتيجية حول المغرب العربي
Centre d'Etudes Stratégiques sur le Maghreb

ورقـــة

# الجيوسياسي والاقتصادي في علاقة تونس بصندوق النقد الدولي: هل نتجه الى اتفاق جديد قبل نهاية سنة 2022؟

طارق الكحلاوي

# الجيوسياسي والاقتصادي في علاقة تونس بصندوق النقد الدولي: هل نتجه الى اتفاق جديد قبل نهاية سنة 2022؟

طارق الكحلاوي

creative commons

CESMA
Center of Strategic Studies on the Maghreb
مركز الدّراسات الإستراتيجية حول المغرب العربي
Centre d'Etudes Stratégiques sur le Maghreb

**الجيوسياسي والاقتصادي في علاقة تونس بصندوق النقد الدولي:**
**هل نتجه إلى اتفاق جديد قبل نهاية سنة 2022؟[1]**
**طارق الكحلاوي[2]**

تأتي هذه الورقة بمناسبة انطلاق المفاوضات الرسمية بين تونس وصندوق النقد الدولي يوم 4 جويلية 2022. وإذ تتعرّض إلى الخلفية التاريخية الطويلة لعلاقة تونس بصندوق النقد، فهي أيضًا تحاول استشراف آفاق العلاقة وخاصة إمكانية امضاء اتفاق في سياق التغييرات السياسية الحالية. وسنطرح ضمن هذه المقاربة التاريخية والتطورات الراهنة سؤالًا أساسيًا وهو مدى تأثير العوامل الجيوسياسية في قرار الصندوق ورعاته الأساسيين من الدول السبع في الدفع لإمضاء اتفاق مع تونس مقابل التفاصيل التقنية والمتعلقة بتصور وفلسفة الصندوق في خصوص "الإصلاحات الهيكلية". سنطرح كذلك مدى تأثير المسألة الديمقراطية والتوجه السياسي الراهن للرئيس قيس سعيد في امضاء او عدم امضاء اتفاق بين الجانبين.

## تقديم مشروع "مالية 22"

ينطلق مشروع "مالية 22" من واقع قائم تراجع فيه النقاش العام في البلاد، وبالخصوص تميّز بمزيد من الغموض حول توجهات الدولة الاقتصادية والمالية والآثار المحتملة المترتبة عن ذلك في السياق الاجتماعي. تركز السلطات في أيدي الرئيس قيس سعيّد وخفوت صوت الحكومة في علاقة بالملفات الاقتصادية والاجتماعية والشفافية المنقوصة مثلما يحصل في خصوص العلاقة مع صندوق النقد الدولي، لا يساهم في توسيع مجال النقاش العام وتأثيره في السياسات العمومية. ويُضاف ذلك إلى الضعف الأصلي القائم في مجال الجدل الاقتصادي العام في البلاد الذي يتميز من جهة بحضوره بشكل ثانوي في وسائل الإعلام والاهتمام العام، ومن جهة ثانية بهيمنة خطاب تعويمي يركز على أن "التشخيص معروف والحلول معروفة" كأن هناك إجماعًا عليها.

وعليه نعتبر في "مالية 22" أن تجاهل الاختلافات يؤدي إلى طمس إمكانية وجود نقاش جدي اقتصادي في البلاد، يمكن أن نحدد فيه بوضوح مجال الاتفاق والتباين ليس فقط في الأسئلة الكبرى بل في الأسئلة الفرعية للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وهو أمر رئيسي يساهم في إنضاج النقاش العام في البلاد ويسمح بقدرة أكبر للتونسيين في تحديد توجهاتهم.

يستهدف مشروع "مالية 22" القيام بجملة ورشات وندوات إلى نهاية هذا العام حول الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي في البلاد سواء من حيث التشخيص او مقترحات الحلول. وينقسم المشروع على ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى تتعلق بسياق مفاوضات صندوق النقد الدولي وتنطلق في شهر مارس 2022 وتمتد إلى شهر جوان 2022.
- المرحلة الثانية تتعلق بآثار إمضاء اتفاق أو عدم إمضاء اتفاق مع صندوق النقد وإثر ذلك على الميزانية التكميلية، وتتضمن كذلك تركيزًا على المضمون الاقتصادي والاجتماعي في الدستور إن تم الاستفتاء على دستور جديد، وتنطلق من شهر جوان إلى شهر سبتمبر 2022.
- المرحلة الثالثة تتعلق بتحديات غلق ميزانية 2022 والتحضير لميزانية 2023، وأيضًا ببرامج الأطراف السياسية الاقتصادية إن تم إقرار انتخابات قبل نهاية 2022.

ستصدر عن مختلف الأنشطة الخاصة بالمشروع مخرجات مكتوبة. والورقة التالية من ضمن هذه المخرجات وتحديدًا المرحلة الأولى للمشروع.

تاريخ العلاقة بين تونس وصندوق النقد الدولي:

[1] للإشارة الى المقال يمكن استعمال الرابط التالي:
[2] تم كتابة الورقة استئناسا بمضامين لقاءات واشغال فريق "مالية 22" المفتوحة والمغلقة. لكن يتحمل الكاتب، منسق مشروع "مالية 22"، فقط مسؤولية ما تضمنته.

## 1-اتفاقات الاستعداد الائتماني في ستينيات القرن الماضي:

انضمت تونس بعيْد استقلالها وتحديدًا سنة 1958 إلى صندوق النقد الدولي، والذي كان المؤسسة الرئيسية (مع البنك الدولي) المنبثقة عن "اتفاقيات بريتون وودز" (Bretton Woods Agreements) والذي شكل الإطار الاقتصادي والمالي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأُمضي أول اتفاقية بين تونس والصندوق في أكتوبر 1964 تحت عنوان "اتفاقية استعداد ائتماني" (Standby Agreement/SBA).[3] حسب موقع صندوق النقد، يحصل هذا النوع من الاتفاقيات "في ظروف الأزمة الاقتصادية"، وذلك "حين تحتاج البلدان إلى تمويل يعينها على تجاوز ما لديها من مشكلات في ميزان المدفوعات". ويضيف موقع صندوق النقد لشرح هذا النوع من الاتفاقيات التالي: "يمثل اتفاق الاستعداد الائتماني، منذ إنشائه في يونيو 1952، أداة الإقراض الرئيسية لبلدان الأسواق الصاعدة والمتقدمة[4]." للإشارة، واجهت تونس تحديات مالية واقتصادية في سياق رفض التبعية للفرنك الفرنسي وإصدار عملتها الخاصة وذلك في إطار تشكيل اقتصادها الوطني من خلال الانطلاق في مخططها العشري سنة 1961 ثم إعلان تأميم الأراضي وإنهاء حضور الملكية الاستعمارية مقابل إنهاء السلطات الفرنسية التعريفة الجمركية التفاضلية للبضائع التونسية ومن ثمة تخفيض قيمة الدينار التونسي في سبتمبر 1964[5].

كانت اتفاقية أكتوبر 1964 الأولى في سلسلة من ستّ اتفاقات استعداد ائتماني (SBA) خلال النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي إلى بداية السبعينيات، وتحديدًا إلى غاية جانفي 1970.[6] وشملت كل سنوات النصف الثاني من الستينيات باستثناء سنة 1968، وبلغت قيمتها الجملية حوالي 52 مليون حقوق سحب خاصة (SDRs) أي ما يعادل حينها 52 مليون دولار[7]. لكن تم منح أغلب قيمة حزمة الديون الأولى هذه في السنة الاولى أي اكتوبر 1964 في حدود 14 مليون دولار. وللإشارة، ترافق هذا الاتفاق مع اتفاقات أيضًا مع "البنك الدولي" والتي تم توجيهها في البداية لمرافقة الإصلاحات في القطاع الفلاحي ولكن خاصة لدعم القطاع الخاص[8].

يجب الإشارة إلى أنه سواء بخصوص هذا الاتفاق أو بخصوص الاتفاقات اللاحقة، لا يمكن عزل المسار الاقتصادي عن السياق السياسي العام. لم تكن في المجمل الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي في سياق المنطقة العربية عمومًا أو في الحالة التونسية خصوصًا معزولة في تلك المرحلة المبكرة أو لاحقًا عن القرار السياسي الأمريكي في دعم أنظمة مقربة من واشنطن، وذلك كان الحال في خصوص وضع تونس كدولة جديدة ناشئة تميل الى "المعسكر الغربي"، وهو حال أيضًا المملكة المغربية، مقابل أنظمة اخرى في المنطقة تميل إلى "المعسكر الشرقي"، ومنها في الستينات دول مثل مصر والجزائر[9].

بشكل عامّ، يجب أن يكون واضحًا منذ البداية أن متابعة وتحليل مسالة علاقة السلطات التونسية بمؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها صندوق النقد لا يمكن عزلها عن الإطار الجيوسياسي، باعتبارها ليست مسألة اقتصادية ومالية تقنية بحتة. لا يتعلق ذلك بـ"قراءة مؤامراتية" لدور صندوق النقد الدولي عمومًا حيث أن سلطة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين على الصندوق أمر واضح عند التدقيق في كيفية توزع الأصوات في مجلس إدارته. وتوجد أمثلة عديدة تظهر تأثر قرارات إسناد القروض بالقرار السياسي، بل كانت قروض صندوق النقد، وبشكل واسع، أحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وهو الأمر الذي أثار جدلًا متواصلًا حول ضرورة "إصلاح صندوق النقد" خاصة من قبل قوى اقتصادية صاعدة من دول الجنوب تجد نفسها مهمشة في القرار داخل صندوق النقد أمام دول غربية أقل منها من حيث الناتج الداخلي الخام[10].

## 2-اتفاقات 1986-1988 و"برنامج التعديل الهيكلي":

الحزمة الثانية من الاتفاقات حصلت في سياق صعوبات اقتصادية بدأت منذ نهاية السبعينيات لتستمر إلى بداية الثمانينيات التي أدت بدورها إلى احتجاجات اجتماعية في إطار التأطير النقابي (خاصة الإضراب العام 26 جانفي 1978) ولكن أيضًا خارجه ("أحداث الخبز" في جانفي 1984)، وهو ما فاقم أزمة سياسية خانقة مركّبة تشمل خلافة الرئيس الراحل الحبيب

---

[3] انظر الرسم البياني لمختلف الاتفاقات في مقال: Jihen Chendoul, "Tunisie et FMI, Injustices Transitionnelles," Observatoire Tunisien de l'Economie, 20 avril 2017. Accessed June 2022. https://bit.ly/3afVr2C

[4] "الصندوق واتفاقيات الاستعداد الائتماني"، 17 اكتوبر 2021، موقع صندوق النقد الدولي (تم النفاذ اليه في جوان 2022): https://bit.ly/3NE5qfM

[5] انظر على سبيل المثال مقال صحيفة "لوموند" الفرنسية: VERS L'AUSTÉRITÉ À TUNIS, Le Monde, 30 Septembre 1964. Accessed June 2022. https://bit.ly/3ujkLf8

[6] نقلا عن موقع صندوق النقد الدولي: Tunisia: History of Lending Commitments as of May 31, 2022, IMF. Accessed June 2022. https://bit.ly/3AoKw1l

[7] نقلا عن تعريف موقع صندوق النقد لقيمة حق السحب الخاص قبل انهيار اتفاقيات بريتون وودز بداية السبعينات: "حق السحب الخاص يُعرَّف في البداية بأنه يعادل 0,888671 غرام من الذهب الخالص – وهو ما كان يعادل دولارا أمريكيا واحدا آنذاك." أنظر: "حقوق السحب الخاصة"، موقع صندوق النقد الدولي، 19 اوت 2021 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3ydqEvh

[8] أنظر: Fadil Aliriza, "Périphérie perpétuelle : les IFI et la reproduction de la dépendance économique de la Tunisie," Friedrich-Ebert-Stiftung, 2020. Accessed June 2022. https://bit.ly/3actDfx

[9] أنظر في هذا الصدد خاصة: Harrigan,J, El Said, H and Wang,C. "The economic and political determinants of IMF and World Bank lending in the Middle East and North Africa," *World Development*, 34, (2), 2006: pp. 247-270.

[10] أنظر مثلا: James Vreeland, *The International Monetary Fund: Politics of Conditional Lending*, Routledge, 2007, pp. 37-49

بورقيبة، وأيضًا صعود أطراف معارضة منها الإسلام السياسي. وعليه بدأت الحزمة الثانية باتفاق يشبه الحزمة الأولى أي يجيب على وضع أزمة طارئة وبالتالي "اتفاق استعداد ائتماني" (SBA) في نوفمبر 1986 وضع فيه الصندوق على ذمة تونس 103 مليون من حقوق السحب الخاص ولم تسحب تونس إلا حوالي 91 مليون حقوق سحب خاصة. وبعد بضعة أشهر من حسم معركة الخلافة وتغير السلطة السياسية (7 نوفمبر 1987)، تم الاتفاق في جويلية 1988 على "تسهيل الصندوق الممدد" (Extended Fund Facility/EFF) بقيمة قدرها 207 مليون حقوق سحب خاصة وما يعادل 320 مليون دولار. وكما يفسر موقع صندوق النقد، فإن سبب هذا النوع الجديد من الاتفاق يتمثل في التالي: "عندما يتعرض بلد لمشكلات خطيرة متوسطة الأجل في ميزان المدفوعات بسبب مواطن ضعف هيكلية تتطلب وقتاً لعلاجها، يمكن أن يقدم الصندوق مساعدة من خلال اتفاق في ظل "تسهيل الصندوق الممدد" (EFF). ومقارنة بالمساعدة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA)، تتميز المساعدة من خلال التسهيل الممدد بوجود برنامج يغطي فترات أطول للعمل المشترك وإتمام السداد[11]."

وهكذا أصبحت الحكومة بعد وصول بن علي إلى الحكم تنفذ إلى مبالغ أكبر نسبيًا لكن في إطار تعاقد جديد أطول نسبيًا يصل إلى أكثر من أربعة سنوات يجعل منسوب تدخل صندوق النقد في السياسات العامة أكبر، وهكذا سيتم التعرف على هذه المرحلة عبر تسمية "الإصلاحات الهيكلية". أتى ذلك في سياق تصوّر كامل انطلقت رسميّا في تنفيذه المؤسسات المالية الدولية بقيادة صندوق النقد وبالتعاون مع البنك الدولي سنة 1987 سيُعرف تقنيًا بـ" Enhanced Structural Adjustment Facility/ESAF" أو بشكل واسع بـ "برامج التعديل الهيكلي" [12](Structural Adjustment Programs/SAPs).
لا يجب أن نرى نفاذ تونس لهذه "التسهيلات" النقدية بشكل منعزل عن السياق الجيوسياسي في أواخر الحرب الباردة وبمجرد انتهائها إذ كانت في سياق توجه لصندوق النقد الدولي في المنطقة ركز على أربعة دول عربية يمكن اعتبارها "صديقة للغرب" وهي إلى جانب تونس (اتفاق 1986) كل من المغرب (1984) والأردن (1989) ومصر (1991) لتجريب "التعديل الهيكلي"[13].

وتمثلت حزمة "الإصلاحات الهيكلية" في مستواها الأدنى في أربعة نقاط أساسية تتعلق أساسًا بالوضع المالي: أولًا، تعويم أو تخفيض قيمة العملة بهدف خلق تنافسية عند التصدير ومن ثمة توسيع احتياطي العملة الصعبة وتعزيز قدرات دفع الدين الخارجي. ثانيًا، الترفيع في نسب الفائدة لتكون قريبة من دول أخرى بهدف تشجيع الادخار الداخلي ومنع مغادرة رأس المال المحلي وجذب رأس مال أجنبي. ثالثًا، الحد من التمويل المالي البنكي لمواجهة التضخم. رابعًا، التخفيض من عجز الميزانية حتى لا تستحوذ حاجات الحكومة المالية على الموارد المالية في السوق وتمنع منها المستثمرين الخواص.

غير أن هذه الإجراءات المالية ترافقت مع إجراءات اقتصادية في إطار تعاون صندوق النقد مع البنك الدولي وتمثلت أساسًا في "تحرير" قوانين الملكية خاصة في العقارات والاتصالات والتخفيض في برامج الدعم في الطاقة والمواد الغذائية الأساسية ومزيد الانفتاح في تدفق الاستثمارات الخارجية عبر إحداث "مجلة تشجيع الاستثمارات" (قانون عدد 120 لسنة 1993) والذي كان أحد أهم شروط قرض البنك الدولي سنة 1991، وأيضًا إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإمكانية التفويت فيها (وهنا يأتي قانون 1987 والذي ساعد على حصول تونس على قرض من البنك الدولي سنة 1989) وأيضًا إعادة صياغة قوانين الشغل بما يسمح بـ"مرونة" أكبر. وكان أحد أهم أهداف "التعديل الهيكلي" التخفيض من "صندوق الدعم" على أساس أنه "حاد عن أهدافه" ومنها "دعم الفقراء" رغم أن سياسات الدعم عندما بدأت مع دول الاستقلال وخاصة منذ الستينيات كانت في إطار سياسة اقتصادية عامة تحفز الاستهلاك وتحافظ على المقدرة الشرائية في صفوف الطبقة الوسطى وتساهم أيضًا في دعم غير مباشر للفلاحين.[14]

طبقت تونس مع بقية الدول الثلاثة بشكل حرفي هذه الإجراءات، لكنها تميّزت، في المقابل، عن البقية بتقدم في مؤشرات عدد من الإجراءات خاصة منها انخفاض نسبة الدين قياسًا بالدخل الداخلي الخام ومقابلة بما كان عليه الوضع منتصف الثمانينيات، وتم التركيز خاصة في تسويق النموذج التونسي على تزايد الصادرات خاصة للسوق الأوروبية بنسبة 75٪ مع نهاية التسعينيات. يبقى أن حتى المثال التونسي بقي أقل من مؤشرات دول نامية أخرى، ورغم التقييمات المختلفة لا تبدو النتائج في مستوى التطلعات التي تم تحديدها خاصة التقليص من الفوارق الاجتماعية بل ساهمت في مفاقمتها مثلًا في موضوع

---

[11] تسهيل الصندوق الممدد. 5 جوان 2020، موقع صندوق النقد الدولي (تم النفاذ اليه في جوان 2022): https://bit.ly/3yCcKnS
[12] نشر صندوق النقد الدولي دراسة سنة 1999 تتضمن تقييما لهذه البرامج وردا على عدد من الانتقادات التي وجهت اليها خاصة منها فشلها في التقليص من نسب الفقر. أنظر: The IMF's Enhanced Structural Adjustment Facility: Is it Working? September 1999. IMF website. Accessed June 2022. https://bit.ly/3I9blbB
[13] أنظر في تقييم برامج التعديل الهيكلي اخر الثمانينات والتسعينات بشكل مقارن بين الاربعة دول عربية: Karen Pfeifer, "How Tunisia, Morocco, Jordan and even Egypt became IMF "Success Stories" in the 1990s" *Middle East Report*, No. 210, Reform or Reaction? Dilemmas of Economic Development In the Middle East (Spring, 1999), pp. 23-27
[14] أنظر في تفاصيل "الاصلاحات الهيكلية" والانسجام بين صندوق النقد والبنك الدولي وايضا في نقدها خاصة: Fadil Aliriza, "Périphérie perpétuelle…," pp. 5-10 و Jihen Chendoul, "Tunisie et FMI…" pp. 4-6

"الدعم". وكانت موجات الثورات العربية بعد نهاية العشرية الأولى في الألفية الجديدة المؤشر الواقعي الأوضح على عدم قدرة تونس والدول الأخرى التي عرفت اضطرابات اجتماعية مماثلة أو متقاربة في تحقيق إصلاحات تضمن الاستقرار السياسي[15]. بل أن الوضع السياسي كان من عوامل حالة عدم الاستقرار إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت بوصلة الحكم ليس أساسًا الاصلاح الاقتصادي بل الحفاظ على استقرار نظام أوتوقراطي وتوظيف الاقتصاد من أجل ذلك الهدف[16]. غير أن ممثلي المؤسسات المالية الدولية كانوا داعمين على الأقل في تصريحاتهم الرسمية للنموذج التونسي، ومن بينهم مثلًا رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك ستروس كاهن في أكتوبر 2008،[17] وقام في المقابل بالتراجع عن ذلك بعد الثورة ولو بشكل محتشم وبدون نقد ذاتي مفصل لآليات التقييم قبل الثورة[18].

**-ما بعد الثورة: اتفاقات 2013 و2016:**

كانت محدودية النتائج الاقتصادية والاجتماعية ومن ثمة فشل حزمة "الإصلاحات الهيكلية" على المدى الطويل مرتبطة أيضًا بوضع سادت فيه "رأسمالية المحاباة" التي جعلت أي نوع من الإصلاحات خاضعة لترتيبات توزيع الثروة في محيط "عائلة الحكم" وشبكة العائلات المرتبطة بها في سياق اقتصاد ريعي منسجم مع نظام أوتوقراطي[19]. وهو الأمر الذي ركزت عليه أيضًا المؤسسات الدولية في تقرير للبنك الدولي سنة 2014[20]. لكن خلاصة هذا التقرير كانت بالأساس أن مشكل تونس الرئيسي هو توسع مجال نفوذ الدولة وأنها بحاجة إلى "إصلاحات ليبرالية حقيقية" تقلل من تدخل الدولة تم تعطيلها بنظام سياسي منغلق ويدعم "رأسمالية المحاباة"، بدون أن يكون هناك أي مراجعة عميقة للطبيعة "الليبرالية" نفسها للإصلاحات المقترحة، وهل تستجيب إلى ثورة في مقدمة مطالب من نزل باسمها في الشارع تعديل تدخل الدولة في اتجاه عدالة أكبر خاصة عبر "تشغيل" العاطلين عن العمل.

كان من بين أهم مؤشرات إعادة ترتيب العلاقة بعد الثورة بين تونس وصندوق النقد بدون أي تقييم جدي لـ"الإصلاحات" السابقة وآثارها في إطار "قمة دوفيل" في ماي 2011 والتي جمعت الدول الثمانية مع مديري صندوق النقد والبنك الدولي ومثل فيها تونس رئيس الحكومة آنذاك الباجي قائد السبسي حيث تم تقديم وعود بدعم مالي لمختلف الأقطار العربية التي مرت بثورات وصلت إلى 40 مليار دولار. وكانت اتفاقات 2013 ثم 2016 التي عقدتها الحكومات التونسية في ذات سياق "الدعم الدولي" الذي المُعلن في بيان دوفيل سنة 2011 رغم أنها لم تعكس التزامًا من قبل المؤسسات المالية والدول الثمانية بهذه الأرقام الكبرى[21].

أتى الاتفاق الأول بعد الثورة في جوان 2013 تحت عنوان "اتفاق استعداد ائتماني" (SBA) في سياق أول حكومة ائتلافية منتخبة ديمقراطيًا، لكنها لم تعكس أي مساءلات عميقة للتجربة السابقة في التمويل الدولي وبدت مطمئنة لتحصيل "دعم مالي" خاصة في مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة في إطار ذات الفلسفة المعتادة في "الإصلاحات". للإشارة، إن جزءًا من التحالف الحاكم صوت بعض وزرائه في الحكومة ضد الاتفاقية وكان حينها يطالب مع نواب من المعارضة بتمرير الاتفاقية للتصويت على المجلس التأسيسي[22].

كان القرض بقيمة 1.7 مليار دولار بسعر فائدة بحوالي 1.07 بالمائة، ويتم تسديد كلّ قسط على مدى 5 سنوات مع فترة إمهال بـ3 سنوات. ويدعم هذا الاتفاق برنامج "إصلاحات هيكلية" تمتد على مدى سنتين، وتشمل عديد المجالات وخاصة

---

[15] أنظر مثلا: Mohamed Mossallem, "The IMF in the Arab World: lessons unlearnt," Eurodad, 2 February 2016. Accessed June 2022. https://bit.ly/3OBnHM8

[16] Beatrice Hibou, "Domination & control in Tunisia: Economic levers for the exercise of authoritarian power," *Review of African Political Economy*, 2006, 33:108, 185-206

[17] أنظر: Blandine Grosjean, "Raoult, Sarkozy, et et DSK sur la Tunisie: les vidéos qui font mal," Rue 89, 17 janvier 2011. Accessed June 2022. https://bit.ly/3abYGIz

[18] Hervé Nathan, "DSK: "il n'y a pas de modèle Ben Ali" Marianne, 18 février 2011. Accessed June 2022. https://bit.ly/3OH535M

[19] أنظر مثلا: Baccar Gherib, "Économie politique de la révolution tunisienne: Les groupes sociaux face au capitalisme de copinage," *Revue Tiers Monde* 2012/4 (n°212), pp 19- 36

[20] "Rijkers, Bob; Freund, Caroline; Nucifora, Antonio. "All in the Family : State Capture in Tunisia. Policy Research Working Paper;No. 6810. World Bank, March 2014. Accessed June 2022. https://bit.ly/3NxoRqB

[21] Jihen Chandoul, "Le partenariat de Deauville, à l'origine des politiques économiques en Tunisie, L'économie politique en temps de transition," OTE, Janvier 2016. Accessed June 2022. https://bit.ly/3yCC0e2

[22] تعلق ذلك اساسا بنواب "حزب المؤتمر" المشارك في تحالف حكومة الترويكا الذين بادروا بامضاء عريضة في الغرض امضى عليها ايضا نواب معارضين للحكومة انظر: Hammami, MD, "Tunisie: Quand le gouvernement de la Troïka contourne l'ANC pour conclure l'accord avec le FMI," Nawaat . 1 août 2006. Accessed June 2022. https://bit.ly/3P08SCP

انظر ايضا: طارق الكحلاوي، "تونس وصندوق النقد الدولي... السياسة الفعلية"، عربي 21، 25 سبتمبر 2015 (تم النفاذ اليه في جوان 2022). https://bit.ly/3OEHxGe

السياسات الاقتصادية والمالية والقطاع المالي والبنكي.

وفي أكثر من مرة، تأخرت موافقة مجلس إدارة الصندوق على سحب الحكومة التونسية لأجزاء هذا القرض (مثلما حصل خلال الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2014)، وذلك بسبب عدم استكمال بعض "الإصلاحات" خاصة منها "إعادة هيكلة" البنوك العمومية. ومثلما تم الاتفاق عليه بين شهري مارس وأبريل 2015 تم تأجيل كل من المراجعة السادسة والسابعة إلى شهري جوان ونوفمبر 2015 عوضًا عن مارس وماي 2015 وتم صرف القسطين المتبقيين من اتفاق الاستعداد الائتماني، بمبلغ جملي بحوالي 505 مليون دولار، خلال شهر سبتمبر وديسمبر 2015.

في المقابل، التزمت الحكومة التونسية بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها، وخاصة تلك التي يوليها الصندوق أولوية قصوى كإعادة رسملة وهيكلة البنوك العمومية، وإحداث شركة التصرف في الأصول المتعلقة بالقروض المعدومة لدى البنوك، التي تهم بالخصوص قطاع السياحة، وعدد من "الإصلاحات" الأخرى مثل الإصلاح الجبائي واعتماد مجلة استثمار جديدة، واعتماد قاعدة احتساب جديدة للتعديل الآلي لأسعار المحروقات، والرفع الجزئي عن الدعم في الطاقة من خلال "اعتماد برنامج موجه للأسر لتعويض دعم مواد الطاقة".

ومثلما حصل بين سنتي 1986 و1988، كان قرض 2013 "الائتماني" (SBA) مقدمة لاتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" (Extended Fund Facility/EFF) في ماي 2016 على مدى أربعة سنوات الذي أتى حوالي العام والنصف إثر أول انتخابات بعد دستور 2014، ومنح الثقة الى حكومة "التوافق" الائتلافية في فيفري 2015 والتي حظيت بدعم واضح من قبل الولايات المتحدة وبقية الدول السبعة الكبرى. القرض الذي كان بقيمة 2.8 مليار دولار على مدى أربعة سنوات (2016-2019) أتى مثلما كان الأمر سابقًا في سياق اتفاق مشابه في خطوطه العامة لـ "برامج التعديل الهيكلي" (SAPs). حيث التزمت الحكومة التقليص في عجز الميزانية إلى 3٪ وهكذا أعلنت في إطار عرض قانون المالية 2017 على البرلمان في أكتوبر 2016 عن عزمها تجميد كتلة الاجور، وهو ما استدعى رفضًا من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل وتهديدًا بالإضراب العام. وتضمنت النقاط الخلافية أيضًا توجه الحكومة في نقاط أخرى منها "مجلة الاستثمار"[23].

حيث تضمن طلب القرض التركيز على "تحسين مناخ الأعمال" بمعنى "تحسين شروط المنافسة" عبر "مجلة جديدة للاستثمار" (تم تمريرها عبر البرلمان في سبتمبر 2016) وقانون "للشراكة قطاع خاص/عام" (PPP)[24]. ويأتي ذلك وفقًا للبعض ضمن رؤية نظرية عامة نيوليبرالية تأسست خاصة في كتابات الجامعي الاقتصادي الأمريكي جورج ستيغلر ( George Stigler) تعتبر ضرورة التخفيض إلى أقل حد ممكن من تدخل الدولة في ميدان الأعمال لمواجهة ما يعتبره "الاستئثار التنظيمي" (regulatory capture) خاصة في سياق دول تحكمت فيها لفترة طويلة سياسات تستأثر بمجال الأعمال لمصلحة حزب أو طرف يسيطر على الحكم.[25] غير أن بقية التزامات الحكومة التونسية تجاه المؤسسات المالية الدولية تضمنت أيضًا تحريرًا مطردًا في السياسة المالية، وكان حجر الزاوية في هذه الالتزامات قانون "استقلالية البنك المركزي" في شهر افريل 2016، الذي سيعني عمليًا التركيز على سياسات خفض الدينار وهو الأمر الذي طالما مثل جوهر السياسة المالية لصندوق النقد منذ "برنامج التعديل الهيكلي" آخر الثمانينات. وقد سجلت قيمة الدينار انخفاضًا مطردًا تجاه الدولار منذ اعتماد قانون استقلالية البنك المركزي.

رغم ذلك، لم تتقدم الحكومة في عدد من الالتزامات الاساسية تجاه صندوق النقد والبنك الدولي خاصة منها تخفيض العجز وتخفيض كتلة الأجور وأيضًا إصلاح المؤسسات العمومية. وبعد صرف أغلب الاقساط رغم تعثر "خطط الإصلاح" المتفق عليها وتراجع المؤشرات الاقتصادية،[26] فإنه لم يتم صرف آخر أقساط قرض 2016 وتم تأجيل ذلك إلى ما بعد انتخابات 2019.

## -انتخابات 2019 وتقييم الاتفاقات السابقة والبحث عن اتفاق جديد (إلى 25 جويلية 2021):

[23] محمد سميح الباجي عكاز، "مناقشة مشروع المالية 2017: الحكومة تدفن رأسها في الرمال"، نواة، 18 نوفمبر 2016 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3AEDLc7

[24] 'Tunisia: Request for an Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Tunisia', IMF, Country Report No. 16/138, June 2016. Accessed June 2022. https://bit.ly/3NGfCo7

[25] أنظر: Jihen Chendoul, "Tunisie et FMI…" p 7.

حول نظرية ستيغلر انظر بشكل خاص مقاله: George Stigler, "The theory of economic regulation," *The Bell Journal of Economics and Management Science*, Vol. 2, No. 1( Spring 1971), pp. 3-21.

[26] محمد سميح الباجي عكاز، "ديون تونس: اقساط قرض صندوق النقد الدولي وتدهور المؤشرات الاقتصادية"، نواة، 22 افريل 2019 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3ydRIA9

انتظر صندوق النقد تشكيل حكومة جديدة إثر انتخابات سبتمبر-أكتوبر 2019 للمضي قدمًا في استكمال زيارات بعثات الصندوق والحسم في آخر أقساط 2019، فكان تأخر تشكل الحكومة والذي لم يحصل إلا بعد اختيار الرئيس قيس سعيّد لإلياس الفخفاخ الذي منحه البرلمان ثقته في 27 فيفري 2020، عاملًا إضافيًا لتأجيل المباحثات. ثم داهمت الحكومة الجديدة جائحة كورونا، وهكذا طلبت استبدال الحصول على آخر الأقساط بطلب الحصول على "أداة التمويل السريع" ( Rapid Financing Instrument/RFI)،[27] وحددت في رسالة من 15 نقطة أمضاها وزير المالية نزار يعيش ومحافظ البنك المركزي مروان العباسي الآثار الاقتصادية لانتشار كوفيد-19 وآليات الحفاظ على التوازنات المالية[28]. وتحصلت تونس بمقتضى هذه الآلية العاجلة على 740 مليون دولار على آن يتم سدادها بعد خمسة سنوات[29].

ويعكس هذا التوجه في استبدال قرض (EFF) بآلية تمويل سريعة (RFI) تريثًا في هذا الملف. وكان من أهم التقارير الصادرة في السنوات الأخيرة التقرير الذي نشرته في شهر ماي 2020 وزارة المالية المعنون "تقرير حول الدين العمومي" والذي عرض بالتفاصيل وضع المديونية بما في ذلك قرض صندوق النقد[30]. وأتى ذلك في سياق مراجعة الحكومة لنتائج اتفاق 2016 والتهيئة لمفاوضات جديدة مع صندوق النقد لعقد اتفاق جديد، بهدف التقليص من الدين العمومي خاصة بعد إعلان رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ أن نسب الدين "تجاوزت الخط الأحمر"، وأن استغلال أي قروض جديدة يجب أن يكون في اتجاه الاستثمار عوض دعم الميزانية، وقد أدى سقوط الحكومة الى تأجيل هذه المفاوضات[31].

ومع قدوم حكومة المشيشي تم استئناف المباحثات مع صندوق النقد. ولا يبدو أنه تم الانطلاق أين توقفت الحكومة السابقة إذ لم تعكس طريقة تحضير المفاوضات منهجية مؤسسية تضمن تواصل الدولة والبناء على مسارات الاتفاقات السابقة، كأن هناك "غيابًا لعقل اقتصادي للدولة" يضمن توجهًا عامًا يوفر مشورة تقنية مهيكلة بمعزل عن تغير الحكومات[32]. وانطلقت مشاورات تقنية بين الحكومة والصندوق عن بعد منتصف شهر ديسمبر وبداية شهر جانفي 2021، تم فيها التأكيد على أولوية مواجهة جائحة كوفيد-19 وأولوية دعم القطاع الصحي والحماية الاجتماعية[33].

وقد كان من بين أهم إعلانات صندوق النقد في بداية سنة 2021 عبر ممثلها في الشرط الأوسط وآسيا الوسطى جهاد أزعور ربط أي اتفاق قادم بـ"حوار وطني" و"توافق اجتماعي" داخلي، بما يعني ضرورة موافقة المنظمة النقابية على أي التزامات تقوم بها الحكومة تجاه صندوق النقد[34]، وبما يعكس اهتراء الثقة بين الجانبين، خاصة بعد تخلف حكومة الشاهد عن التمسك بتعهداتها وهو ما أدى الى تأجيل صرف الأقساط الأخيرة من قرض 2016. ورغم إعلان الحكومة أنها فتحت مفاوضات مع اتحاد الشغل في 31 مارس 2021 حول عدد من الملفات الاستراتيجية وعلى رأسها إصلاح منظومة الدعم والجباية وإصلاح المؤسسات العمومية،[35] فإن ذلك بدا أساسًا للتمهيد لزيارة الوفد التونسي آخر شهر افريل 2021 إلى واشنطن لبدء مباحثات رسمية دون تحقيق أي تقدم فعلي في المشاورات مع الاتحاد. وهو ما أدى الى رد فعل الأخير السلبي والوفد التونسي بصدد التباحث مع صندوق النقد خاصة أن المنظمة النقابية لم تطلع مثلما قالت على الوثيقة التي اقترحتها الحكومة التونسية في واشنطن[36].

وكانت خطة حكومة المشيشي التي تفاوضت بشأنها في ربيع-صيف 2021 مع صندوق النقد في إطار اتفاق يمتد على أربعة سنوات ومن أجل الحصول على قرض بقيمة أربعة مليار دولار تتضمن النقاط التالية: التخفيض في كتلة الأجور عبر "إعادة تعبئة الوظيفة العمومية وتحسين أدائها"، وخفض اعتمادات الدعم عبر "إصلاح سياسات الدعم وآليات التعويض"، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية عبر إدخال "تغييرات في حوكمتها"، واعتماد سياسة جبائية تنافسية عبر "تحسين قدرة الدولة على التعبئة الجبائية"، وضمان موافقة الأطراف الاجتماعية (خاصة اتحاد الشغل) عبر إقامة مفاوضات اجتماعية تضمن جودة الخدمات العامة[37]. غير أن هذه الالتزامات التي تتجه أساسًا نحو خفض نسب العجز المالي والتجاري المتصاعدة تتناقض مع

---

[27] عرف صندوق النقد هذه الالية كما يلي: "تقدم "أداة التمويل السريع" (RFI) مساعدات مالية عاجلة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات ماسة. وقد أنشئت هذه الاداة في سياق عملية إصلاح أوسع نطاقا تهدف إلى زيادة مرونة الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق لتلبية لاحتياجات المتنوعة للبلدان الاعضاء. وتحل "أداة التمويل السريع" محل سياسة المساعدة الطارئة التي كان الصندوق يطبقها في مجموعة واسعة من الظروف.". "اداة التمويل السريع"، صندوق النقد الدولي، 14 مارس 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022). https://bit.ly/3ulaGyh

[28] رضا الشكندالي، "صندوق النقد الدولي يتوقع تراجع النمو الاقتصادي ويوقع اتفاق التمويل السريع مع تونس"، مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية، 25 افريل 2020 (تم النفاذ اليه في جوان 2020) https://bit.ly/3R7jaTy

[29] Exclusif - Le FMI accorde à la Tunisie plus de 740 millions de dollars, Leaders, 10 avril 2020. Accessed June 2022. https://bit.ly/3P40u5k

[30] "تقرير حول الدين العمومي"، وزارة المالية، ماي 2020 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3As2Nea

[31] Endettement : Les négociations entre la Tunisie et le FMI sont-elles compromises?, Webmanagercenter, 6 août 2020. Accessed June 2022. https://bit.ly/3R10Nzz X

[32] ملاحظات لعضو في فريق "مالية 22".

[33] أنظر بلاغات صندوق النقد الدولي في هذا الشأن اثر اختتام المشاورات التقنية بتاريخ 23 جانفي ثم 26 فيفري 2021: https://bit.ly/3aaO1hl و https://bit.ly/3AnXSL9

[34] Jihad Azour, Directeur du département Moyen-Orient et Asie centrale au FMI, plaide pour un dialogue national pour relancer l'économie tunisienne, TAP, 7 février 2021. Accessed June 2022. https://bit.ly/3yawa21

[35] الطبوبي والمشيشي يمضيان على خطة اصلاح المؤسسات العمومية، بيزنسنيوز عربي، 31 مارس 2021 (تم النفاذ اليه في جوان 2022). https://bit.ly/3IaE0x0

[36] اتحاد الشغل التونسي يرفض اصلاحات اقترحتها الحكومة ويريد رفع الاجور، رويترز، 5 ماي 2021 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://reut.rs/3AtvRSN

[37] عيسى زيادية، "مع عودة المفاوضات: ماذا يعني الذهاب الى صندوق النقد؟"، انكفاضة، 16 ديسمبر 2021 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3nBbMC9

التزام حكومة المشيشي للزيادة في الأجور التي ضمنها في اتفاقه مع اتحاد الشغل في فيفري 2021. غير أن قرارات 25 جويلية وإقالة حكومة المشيشي انتهت إلى توقف المحادثات مع صندوق النقد مجددًا لبضعة أشهر قبل استئنافها مجددًا آخر سنة 2021.

## ما بعد 25 جويلية وافاق اتفاق مع صندوق النقد:

لا يمكن أن نقرأ التطورات السياسية و"قرارات 25 جويلية" بما في ذلك التراجع القوي في الثقة في النخبة السياسية التي سادت بعد الثورة والطريق المفتوح أمام الرئيس قيس سعيد للمضي في توجه مثير للجدل رغم الشكوك القوية في نواياه التسلطية بدون أن نطرح في الخلفية مسألة أساسية تتمثل في إخفاق التأسيس الديمقراطي في إنجاز إصلاحات اقتصادية واجتماعية تستجيب لتطلعات جزء مهم من التونسيين خلال ثورة 17 ديسمبر-14 جانفي، خاصة بإرساء "ديمقراطية ليبرالية" مشوهة الى حد كبير عندما تم التركيز على مقاربة انتخابوية للديمقراطية وتوافقات تهتم أساسًا بتقاسم السلطة مقابل اتباع التوجهات العامة "الليبرالية" لصندوق النقد بمعزل عن الحاجات التونسية[38].

تميّز خطاب الرئيس في علاقة بالمؤسسات المالية الدولية في الأشهر التي تلت قرارات 25 جويلية بالتجاهل أو بالسخرية من وكالات الترقيم السيادي المرتبطة بها، وقد قال في تصريح أصبح شهيرًا الآن في 9 آكتوبر 2021: "مؤسسات تحوّلت إلى أمك صنافة. ماو لاباس تصنف فيّا؟ ما تصنفنيش!.. باش يصنفونا وباش يحطونا في القائمة الرمادية وهاو قالوا "ج".. يخلطوا للياء ولا لأي رقم..". وبدا ذلك ردًا ضمنيًا على بلاغ البنك المركزي الصادر قبل أيام في 6 أكتوبر الذي اتسم بانشغال وقلق كبيريْن خاصة إزاء تراجع مؤشرات الترقيم السيادي وإثر ذلك على الموارد المالية الخارجية في رسالة غير مباشرة لكن علنية إلى الرئيس الذي لم يكن يظهر عليه أي قلق أو انشغال من ذلك: "أبدى المجلس انشغاله بخصوص الشحّ الحادّ في الموارد المالية الخارجية مقابل حاجيات هامة لاستكمال تمويل ميزانية الدولة لسنة 2021، وهو ما يعكس تخوّف المقرضين الدوليين في ظل تدهور الترقيم السيادي للبلاد وغياب برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي مما يستدعي تفعيل التعاون المالي الثنائي خلال الفترة المتبقية من السنة لتعبئة ما أمكن من الموارد الخارجية وذلك لتفادي التمويل النقدي في هذه الفترة لما يتضمّنه من تداعيات لا على مستوى التضخم فقط بل أيضًا على الاحتياطي من العملة الأجنبية وعلى إدارة سعر صرف الدينار، بالإضافة إلى أثره السلبي على علاقة تونس بالمؤسسات المالية المانحة ووكالات الترقيم السيادي[39]."

في ذات الفترة، أصدرت دول قمة السبع، أي الدول الأكثر تأثيرًا في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، عبر سفاراتها في تونس سلسلة بيانات مشتركة (الأمر غير المعتاد سابقًا) منذ شهر سبتمبر أعلنت فيها التزامها "المستمر بالشراكة مع تونس وهي بصدد تطوير الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة قصد الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب التونسي حول تحقيق مستوى معيشي أفضل بالإضافة إلى إرساء حوكمة تتّسمُ بالنزاهة والفعالية والشفافية" و"حثها" على "عودة النظام الدستوري"[40]. وبدأ قلقها يتزايد فيما بعد داعية إلى "عودة سريعة" للمؤسسات وضغطت بشكل واضح من أجل تحديد "سقف زمني واضح"، كما ربطت بين السياسي والاقتصادي عندما أكدت على "تشجيع ودعم التنفيذ السريع للخطوات الضرورية لتعزيز الوضع الاقتصادي والمالي لتونس، بما في ذلك تلك الخطوات التي تُجرى المباحثات بشأنها مع الشركاء الدوليين وذلك بهدف حماية الفئات الأكثر ضعفاً وإرساء أسس النمو المستدام والعادل" في بيان بتاريخ 10 ديسمبر[41]. أعلن الرئيس بعد بضعة أيام في 13 ديسمبر 2021 خريطة الطريق السياسية التي تتضمن خاصة تاريخ الاستفتاء على الدستور في 25 جويلية 2022 وتاريخ الانتخابات في 17 ديسمبر 2022، وهو الأمر الذى لاقى قبولًا ضمنيًا من هذه الأطراف الدولية، صانعة القرار في المؤسسات المالية الدولية، التي أصبحت عمليًا تعتمد هذه التواريخ كأجندة رسمية للحكم على المسار السياسي.

في سياق العلاقة مع الصندوق وبعد أسابيع قليلة من تعيين حكومة بودن (11 أكتوبر 2021)، أعلن البنك المركزي في بلاغ بتاريخ 4 نوفمبر 2021 استئناف المباحثات مع صندوق النقد خلال اجتماع عن بعد ضم وزير الاقتصاد سمير سعيّد ومحافظ البنك المركزي عن الجانب التونسي وجهاد أزعور مسؤول منطقة الشرق الأوسط وشرق اسيا في الصندوق مع مساعديه. وتم وصف المحادثات بـ"التقنية" مع ربطها أيضًا بإعداد ميزانية 2022 [42].

---

[38] انظر في هذا الصدد محاولة لقراءة السياق الذي ادى الى 25 جويلية من زاوية اقتصادية وخاصة بالتركيز على العلاقة مع صندوق النقد الدولي: Robert Parks and Tarek Kahlaoui, "Populist Passions or Democratic Aspirations? Tunisia's Liberal Democracy in Crisis," MERIP, 26 October 2021. Accessed in June 2022. https://t.ly/nyiC

[39] بيان مجلس ادارة البنك المركزي التونسي في اجتماعه المنعقد يوم 6 اكتوبر، موقع البنك المركزي، 6 اكتوبر 2021 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) I https://bit.ly/3yEnrq7

[40] بيان سفراء مجموعة الدول السبع بتونس في 6 سبتمبر، موقع سفارة الولايات المتحدة الامريكية في تونس، 6 سبتمبر 2021 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3ycgrzm

[41] مجموعة السبع تدعو تونس الى تحديد سقف زمني واضح لعودة عمل المؤسسات الديمقراطية، موقع قناة فرنسا 24، 11 ديسمبر 2021 (تم انفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3um8tma

[42] بلاغ صحفي بتاريخ 4 نوفمبر 2021، موقع البنك المركزي (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3aePNho

كان يجب أن ننتظر إلى نهاية شهر نوفمبر 2021 حتى يهتم الرئيس سعيّد بشكل واضح ومباشر بملف مفاوضات صندوق النقد الدولي بعد تراجع سيناريوهات التمويل الثنائي من قبل "الأشقاء" الذين لمح إليهم بعد 25 جويلية. إذ أشرف، الإثنين 29 نوفمبر 2021، على "اجتماع" لم يتم وصفه حتى بشكل محدد رغم أنه عملياً مجلس وزاري مضيق ضمّ، كما نص البلاغ الرئاسي، "بالخصوص رئيسة الحكومة ووزيرة المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط ومحافظ البنك المركزي وكاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج المكلفة بالتعاون الدولي". البلاغ يضيف "مثّل متابعة الوضع الاقتصادي والمالي بتونس، وعرض برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي تقترحه الحكومة في إطار التفاوض مع صندوق النقد الدولي من بين أهم المحاور التي تم التعرض إليها في هذا الاجتماع. كما تم التطرق، بالمناسبة، إلى سبل إعادة تحقيق النمو الاقتصادي، وتفادي التضخم المالي فضلاً عن آليات استعادة المالية العمومية لثوابتها". وهنا يأتي صوت الرئيس في الاجتماع من خلال جملة محددة عرضها البلاغ: "ضرورة إيلاء الأولوية للفئات الهشّة في برنامج الإصلاحات، وتعزيز الحوكمة والحرص على شفافية المالية العمومية. كما شدّد على أهمية ضمان العدل الجبائي وعلى ضرورة تطهير البلاد من جميع مظاهر الفساد."

وقد صدر تقرير قبل ذلك بأيام عن مؤسسة الاستشارة الاقتصادية الدولية (Capital Economics) بتاريخ 25 نوفمبر 2021، يقول كاتبه: "الوضع الخارجي لتونس في حالة يُرثى لها وصناع السياسة لديهم القليل من الذخيرة المتاحة للدفاع عن الدينار. نعتقد أن العملة ستنخفض بأكثر من 10٪ مقابل اليورو بنهاية العام المقبل والمخاطر تكمن بشدة في الاتجاه الهبوطي"، ويضيف: "يرجع التدهور الأخير في وضع الحساب الجاري إلى اتساع العجز التجاري حيث انتعشت الصادرات منذ بداية العام لكن الواردات نمت بوتيرة أسرع بكثير، إلى جانب هذا الانتعاش البطيء الذي أثره قطاع السياحة على الميزان التجاري مما يعني أنه من المتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري كبيرًا"[43].

إثر ذلك ببضعة أسابيع وتحديدًا في افتتاحها لشهر المؤسسة يوم 10 ديسمبر 2021، أعلنت نجلاء بودن بشكل واضح عن شروع حكومتها في إعداد مشروع اتفاق مع صندوق النقد الدولي حول برنامج جديد "متكامل"، وذلك بعد أن أعلن قانون المالية التعديلي لسنة 2021 عجزًا بأكثر من 9 مليار دينار، وأصبح من البين أن سدّ هذا العجز غير ممكن دون موارد مالية خارجية مثلما أشار بيان 6 اكتوبر للبنك المركزي. وقد تضمن قانون المالية لسنة 2022 بشكل واضح اشتراط تحقق الميزانية باتفاق مع صندوق النقد الدولي وهو الأمر الذي لم يحصل سابقًا بهذا الشكل الواضح والموثق في إطار قانون للمالية، غير أن الحكومة لم تقم بأي إعلانات واضحة عن تحضيرها لتصوّر أو رؤية تتقدم بها إلى صندوق النقد. غير أن نسخة معنونة "برنامج إصلاحات للخروج من الأزمة" (باللغة الفرنسية) مؤشر عليه أنه "سرّي" تسرّبت عبر منظمة "انا يقظ" إلى الرأي العام بداية شهر جانفي[44] .

وتضمنت الوثيقة التي لم تؤكدها الحكومة جملة إجراءات تمثلت في التالي: أولًا، تجميد الزيادة في الأجور في القطاع العام بين سنة 2022 و2024 إلى جانب تجميد الانتداب في الوظيفة العموميّة والقطاع العام، ثانيًا، التخلي عن الديون العموميّة المتخلّدة بذمة المؤسسات العموميّة، ثالثًا، مراجعة سياسة الدولة في علاقة بمساهماتها في رؤوس أموال المؤسسات العمومية "غير الاستراتيجية" وصولًا إلى التفويت فيها (بداية من 2022)، رابعًا، الرّفع التدريجي في الدّعم على المحروقات إلى أن تبلغ سعرها الحقيقي (2022-2026)، خامسًا، الترفيع في معاليم استغلال الكهرباء والغاز، وسادسًا، وضع منظومة الكترونية تسمح بالتسجيل والتصرف في التحويلات المالية للفئات المعنية بتلقي التعويض عن رفع دعم المواد الأساسية ابتداءً من سنة 2023.

وكشفت الوثيقة مصادر تمويل عجز الميزانية لم يتم الإعلان عنها سابقًا كوعود بتمويل من المملكة العربيّة السعوديّة بقيمة 2900 مليون دينار والضمان الأمريكي مشروطة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وإن لم تعكس الوثيقة تصورًا تفصيليًا مرقمًا "للإصلاحات" إلا أنها تشير إلى "إعلان نوايا" لخطوات لا تبدو منسجمة مع خطاب الرئيس عمومًا ذي المنحى الاجتماعي، وهو الأمر الذي سيطرح تساؤلات متكررة خاصة من قبل الأطراف الاجتماعية حول ذلك. للتذكير، فإن أول مرة أعلنت فيها الحكومة أنها "أعدت برنامج الإصلاح العميق" كان في سياق اجتماع مجلس وزاري حول تنشيط الاقتصاد أشرفت عليه رئيسة الحكومة يوم 23 مارس الماضي، ولم يشرف عليه الرئيس، حيث أشار البلاغ الرسمي إلى: "برنامج الإصلاح

[43] James Swantson, Tunisia's fragile external position poses risk to dinar, Capital Economics, 25 November 2021. Accessed June 2022. https://bit.ly/3ulW1CQ

[44] المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وبرنامج الحكومة "السري"، موقع "انا يقظ"، 3 جانفي 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3a9Ulpo

الهيكلي العميق الذي أعدته الحكومة، وبصدد المناقشة مع صندوق النقد الدولي وباقي الشركاء، حتى تتمكن تونس من تجاوز هذه الأزمة الاقتصادية والمالية".

في ذات الوقت، بدا أن جوهر التصوّر الرسمي كما تنقله الوثيقة يقوم على أن المشكل الأساسي في الوضع الاقتصادي هو مشكل يتعلق بإدارة النفقات العمومية وإعادة هيكلتها أساسًا، ويحصر موضوع الموارد أساسًا في الدين الخارجي الذي ارتفع الى حدود 85٪ في المقابل، تؤشر "الإصلاحات" المقترحة على أننا إزاء تجاوب واضح مع الفلسفة العامة لبرامج الاصلاح الهيكلي السابقة SAPs والتوجه عمومًا نحو سياسات "تقشف"، وأيضًا إمكانية عرض مؤسسات عمومية أو عرض جزء من رأسمالها على الأقل الى التفويت[45]، ولا تعكس تصورًا "تونسيًا-تونسيًا" لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية مثلما يدعو الرئيس بشكل متكرر.

في كل الحالات، مثّلت الوثيقة أعلاه الدليل الوحيد على وجود تصوّر تونسي استعدادًا لعودة المشاورات التقنية التي ستتمّ بين ممثلين عن الحكومة في وزارات وقطاعات مختلفة مع ممثلي صندوق النقد بين 14 و22 فيفري 2022، وأتى ذلك بعد تعيين ممثل مقيم جديد للصندوق في تونس[46] م ترشح معطيات كثيرة عن هذه الجولة إذ تمسكت الحكومة عموما بتوجه شديد التكتم على مسار المشاورات، غير أن تصريح المشرف على فريق الصندوق أشار في 22 فيفري إلى "تقدم" وأن المباحثات تميزت بـ"الشفافية والتفهم" وأنها "ستتواصل في الأسابيع القادمة"،[47] وهو ما كان يعني عمليًا عدم تحديد موعد واضح لانطلاق المفاوضات الرسمية في حين أن "اجتماعات الربيع" اقتربت وشهري أفريل وماي هما عادة النافذة الزمنية لعقد اتفاقات رسمية مع الصندوق.

في المقابل، بدأت هناك مؤشرات متزايدة منذ بداية سنة 2022 على دفع تونس لطلب "إعادة هيكلة ديونها". وقد نشرت جريدة "الفايننشال تايمز"، الصحيفة الأساسية في الموضوع المالي دوليًا، بتاريخ 17 جانفي مقالاً لافتًا عنوانه "الدول الأفقر تواجه ارتفاعًا في الديون (دفع فوائد خدماتها) بقيمة 11 مليار دولار"، تضمن خاصة فكرة أساسية بالاستناد إلى تقرير استشرافي للبنك الدولي: "بسبب تراكم الدين العام والآن بسبب أزمة كورونا، تواجه عدد من الدول إمكانية الفشل في دفع ديونها، الوضعية المعروفة تقنيًا بعبارة default". أشار تقرير الصحيفة إلى أمثلة على هذه الدول "من بين الدول المعنية أكثر من غيرها سريلانكا... المراقبون قلقون أيضاً من وضعية غانا والسلفادور وتونس من بين دول أخرى"[48] للإشارة إلى أنه إثر هذا المقال ببضعة أسابيع، نشرت نفس الصحيفة، المختصة في الشأن المالي الأشهر في العالم، افتتاحية رسمية (من المرات القليلة التي تنشر فيها الصحيفة افتتاحية رسمية على تونس) تحذر فيها من أن "الرئيس يدفع بتونس في اتجاه خطر" معتبرة أن "تهديد الديمقراطية" في وضع يتميز بمديونية عالية وصعوبات مالية واقتصادية يزيد في خطورة الوضع في البلاد[49].

من جهة أخرى وفي ذات سياق "إعادة هيكلة الديون"، أثارت زيارة مسؤول مالي فرنسي كبير وهو أيضًا رئيس "نادي باريس" جدلًا في بداية شهر فيفري 2022. المصادر الرسمية أشارت إلى أن قدوم مدير الخزانة الفرنسي ايمانيول مولان "للدعم التقني" لا يخص تقديم استشارة في كيفية تحضير التقرير، بل الأدق في السياسات العامة للتقرير خاصة اتجاه "الإصلاحات".[50] زيارة مولان اعتمدت بشكل أساسي على وثيقة جديدة للبنك الدولي تم إعدادها في آخر شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي بعنوان "كيف يتحرر الاقتصاد التونسي؟" ركزت فيها على مقاربة ليبرالية خارجية لموضوع اقتصاد الريع (أي المشكل تحديدًا وفق هذه المقاربة "الرخَص" وتجاهل دور الشركات الأجنبية في دعم اقتصاد الريع، وأنها المستفيد الرئيسي من تفكيك الدور الوسيط للعائلات الريعية المحلية). أيضًا الموضوع الآخر الرئيسي، هو تقديم تصور في "إعادة هيكلة الدين العمومي" وفق تصور لوكالة التصرف في الدين، بناء على المثال الفرنسي.

في نفس الموضوع أي "إعادة هيكلة الديون"، يظلّ أهم تصريح لمديرة صندوق النقد نفسها وذلك قبيل زيارة وفد رسمي تونس إلى واشنطن للمشاركة في "اجتماعات الربيع" في شهر أفريل. إذ فيما يشبه الضغط العلني، صرحت كريستالينا جورجييفا في 14 أفريل أنه "علينا أن نضغط من أجل اعادة هيكلة الديون" وسمّت بشكل مباشر تونس إضافة الى مصر

[45] ياسين النابلي، تونس في شرك صندوق النقد: وثيقة مسربة بشأن الخوصصة والتقشف، موقع المفكرة القانونية، 13 جانفي 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3I9z6k0

[46] Visite virtuelle d'une mission du FMI à Tunis ce Lundi: boucler les discussions techniques pour engager les négociations, Leaders, 9 février 2022. Accessed in June 2022. https://bit.ly/3bFJfZn

[47] Mission du FMI a Tunis: Les perspectives d'un accord se confirment, Leaders, 23 février 2022. Accessed June 2022. https://bit.ly/3yDlom7

[48] Poorest countries face $11bn surge in debt repayments, Financial Times, 17 January 2022. Accessed in June 2022. https://on.ft.com/3P0rItj

[49] Tunisia's president is leading it down towards a dangerous path, Financial Times, 26 January 2022. Accessed in June 2022. https://on.ft.com/3bOtsHZ

[50] وزيرة المالية تنفي اللجوء الى نادي باريس وتقدم تفاصيل زيارة مولان الى تونس، الترا تونس، 3 فيفري 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3Ik3Oaq

وسيرلنكا[51]. غير أن الجانب التونسي لم يكن مستعدًا لهذه الخطوة. ففي نفس اليوم، صدر تقرير عن وكالة "بلومبرغ" ينقل عن مصادر مطلعة على توجهات الحكومة التونسية ما يلي: "ألمح مسؤولون في البنك المركزي التونسي إلى أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي يهدف لإنقاذ الاقتصاد، لن يشمل إعادة هيكلة ديون البلاد، بحسب مستثمر مطلع على الخطط التونسية"[52] .

ويضيف تقرير "بلومبرغ" أن البنك المركزي أوضح موقفه في مؤتمر عبر الهاتف مع المستثمرين الأسبوع الماضي نظمه "بنك أوف أمريكا"، وفقاً لما قاله براد ويكنز، الشريك المؤسس في صندوق التحوط الذي يركز على الأسواق الناشئة في لندن "برود ريتش إنفستمنت مانجمنت" (Broad Reach Investment Management)، والذي تمت دعوته للاستماع. تستثمر الشركة في أدوات الدين التونسي، لكن "ويكنز" امتنع عن إعطاء تفاصيل عن وضعها، وقال إن "البنك المركزي كان واضحًا للغاية في المؤتمر الذي أجراه هاتفيًا مع عدد كبير من المستثمرين، حيث أن أي برنامج لن يشمل إعادة هيكلة الديون. إعادة هيكلة الديون لمبلغ صغير من السندات الدولية لن تساعد الوضع على الإطلاق ."

في كل الحالات نحن إزاء صراع ليس جديدًا بين توجهين: صندوق النقد وشركاؤه في التمويل الدولي يدافعون عن إعادة هيكلة الديون والدائنون الخواص من الشركات المالية الكبرى يرفضون ذلك. غير أنه أصبح من الواضح أن من بين النقاط الخلافية بين السلطات التونسية وصندوق النقد التي تعرقل إمضاء اتفاق هو موضوع "إعادة هيكلة الديون".

لكن الأمر لا يتوقف عند هذه النقطة، إذ يبدو صندوق النقد مصرًا على ضرورة أن تتحصل الحكومة على دعم المنظمة الشغيلة لأي برنامج للإصلاحات وهو ما يبدو بعيد المنال حتى الآن ازاء التوتر في المستويين السياسي والاجتماعي بين السلطات والاتحاد والذي وصل إلى تنفيذ إضراب للقطاع العام في 16 جوان 2022 ضمن سياق انسداد الحوار بين الطرفين ومنها خلاف رؤية الطرفين في مضمون التصور التونسي للإصلاحات الذي سيتم تقديمه لصندوق النقد. وبدا ذلك واضحًا منذ شهر أفريل قبل زيارة الوفد التونسي إلى واشنطن، حيث تكرر ذات سوء التفاهم الذي حصل مع وفد الحكومة السابقة قبل حوالي العام.

وقد أعلن الاتحاد أنه لم يتلقَّ نسخة رسمية إلا خلال الاجتماع الذي جمعه بتاريخ 15 أفريل 2022 مع الحكومة، إذ ذكر موقع "الشعب نيوز" (التابع للمنظمة الشغيلة) نقلًا عن سامي الطاهري الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل ما يلي: "الحكومة طلبت من الاتحاد العام التونسي للشغل موقفه ورأيه في البرنامج الذي تقترحه الحكومة على صندوق النقد الدولي ومن المنتظر أن يتم مدها بمقترحات الاتحاد عبر وثيقة مكتوبة أو عبر لقاء مباشر"[53]. من المهم أن نستحضر هنا أن صندوق النقد وأيضًا الدول الأكثر تأثيرًا فيه يصرون على "مقاربة تشاركية" للإصلاحات الاقتصادية.

وقد بدأت منذ شهر فيفري مصادر حكومية تستشعر صعوبة إمضاء اتفاق مع صندوق النقد كما تزايدت الصعوبات المالية وظهرت مؤشرات على استحثاث غربي للنظر في الوضع المالي والاقتصادي لتونس رغم تواصل الانتقادات تجاه الخريطة السياسية للرئيس ومنهجيته عمومًا. لكن انطلاق الحرب الروسية في أوكرانيا لعبت دورًا أساسيًا ليس فقط في زيادة الصعوبات الاقتصادية والمالية مع ارتفاع اسعار المواد الأساسية والمحروقات بشكل كبير بل أيضًا في تغيّر سياق المشاورات مع صندوق النقد والشركاء الدوليين. وبدا ذلك واضحًا في زيارة ممثلي الصندوق بين 23 و25 مارس والبلاغ الذي تلى ذلك والذي جاء فيه: "أجرت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت تونس في الفترة من 23 إلى 25 مارس مناقشات بناءة حول برنامج الإصلاح الذي وضعته السلطات التونسية. كما تناولت المناقشات تأثير الحرب في أوكرانيا، والتي تطرح تحديات مهمة للعالم بأسره وتونس، في الوقت الذي تخرج فيه البلاد من الوباء". وتضمن البلاغ نية الصندوق دعم الحكومة في مواجهات تبعات الوضع الجديد مع الإشارة إلى "إحراز تقدم" في المشاورات: "دعم صندوق النقد الدولي تونس عندما كانت تتعامل مع جائحة *Covid*-19 في بيئة عالمية صعبة بشكل خاص. في هذه اللحظة، ما زلنا نقف إلى جانب السلطات التونسية في جهودها لدفع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لصالح السكان. وفي هذا السياق، أحرزت البعثة مزيدًا من التقدم في المناقشات الفنية مع السلطات التونسية.[54]"

فيما يخص الطرف الاوربي الاكثر علاقة بالملف التونسي، من جهة يبدو منشغلا بسبب الحرب وآثارها عن متابعة تفاصيل الوضع في تونس، ومن جهة اخرى اكثر اهتماما بعدم انفلات الوضع الاقتصادي في تونس عوض ممارسة اي ضغوط جدية

[51] IMF to hold debt discussions with Egypt, Srilanka and Tunisia, Bloomberg, 14 April 2022. Accessed in June 2022. https://bloom.bg/3yFr13k
[52] Tunisia rules out debt overhaul in any IMF deal, investor says, Bloomberg, 14 April 2022. Accessed June 2022. https://bloom.bg/3ullxbi
[53] في لقاء الاتحاد بالحكومة.. الطاهري يؤكد: جلسة لبناء الثقة وهذه نقاط الخلاف، الشعب نيوز، 15 افريل 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3Raw1V1
[54] IMF staff statement on Tunisia, IMF, March 30 2022. Accessed in June 2022. https://bit.ly/3yGMmto

إضافية على قيس سعيد. حتى الوفد البرلماني الأوروبي الذي زار تونس من 11 إلى 13 أفريل 2022 والذي وجه انتقادات واضحة لتونس أكد أهمية "المساعدة الفنية" لتونس. وشدد عضو لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي أندريا كوزولينو، في تصريح لوكالة "فرانس برس"، على أن أوروبا "لا يمكن أن تسمح بإفلاس تونس" بل يجب أن "تساعدها خلال فترة الانتقال السياسي" وأن "تدعم المفاوضات" التي تقوم بها تونس مع صندوق النقد الدولي لنيل قرض جديد.

وفي هذا السياق، تحصلت تونس على مساعدات أوروبية جديدة. إذ تم في آخر شهر ماي الإعلان عن صرف 300 مليون يورو وهي القسط الثاني من قرض بقيمة 600 مليون يورو لدعم الميزانية في مواجهة آثار جائحة كوفيد-19 (تحصلت تونس على القرض في شهر ماي 2021)،[55] كما منح الاتحاد الأوروبي في ذات الفترة قرضًا آخر بقيمة 150 مليون يورو لديوان الحبوب لدعم شراءات تونس للحبوب في سياق ارتفاع اسعارها في السوق العالمية إثر الحرب الروسية[56]. ومن الواضح أنه بالنسبة لدول أوروبية مثل إيطاليا بدرجة أساسية وفرنسا أيضًا، سيكون النظر إلى الملف التونسي في سياق الضغوط الطارئة التي خلقتها أجواء الحرب الروسية ليس فقط من زاوية تقييم المسار السياسي الداخلي ومدى تهديده للديمقراطية بل أيضًا موضوع انفلات الوضع الاقتصادي وآثار ذلك الاجتماعية خاصة تزايد موجات الهجرة غير النظامية.

في ذات السياق الجيوسياسي أيضًا الجزائر التي تعتبر، حسب تصريحات الرئيس تبون في ايطاليا في 26 ماي، ان ما يحصل "مأزقًا" سياسيًا، هي تقوم كذلك بحل مشاكل الغاز في تونس. فقد صادق مجلس الوزراء يوم 25 ماي على "مشروع مرسوم يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 13 أفريل 2022 بين الجمهورية التونسية والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل شراءاتها من الغاز الطبيعي الجزائري بصفة جزئية". ويبدو ذلك في تماهٍ مع إعلانات وزارة الطاقة أن مخاوف قطع الغاز عن تونس غير دقيقة. وكانت الزيارة الأخيرة للرئيس قيس سعيد وإعلان فتح الحدود في 15 جويلية مناسبة إضافية لتأكيد الموقف الجزائري الداعم عموما للمسار الحالي ولو بشيء من التحفظ، وهو ما يظهر في استقبال معارضين للمسار مثل امين عام الاتحاد العام التونسي للشغل.

وقد أعلن الجانب التونسي في ندوة صحفية يوم 3 جوان 2022 شهدت حضور عدد كبير من وزراء الحكومة عن "البرنامج الوطني للإصلاحات" والذي كان صياغة اكثر عمومية للوثيقة المسربة في بداية العام،[57] وهو ما يبدو أنه يستجيب لطلبات متكررة من صندوق النقد من أجل مصارحة الحكومة الرأي العام بحقيقة الأوضاع وطبيعة الإصلاحات المطلوب.، وكانت أوضح رسالة وجهها الصندوق في هذا الاتجاه تصريح ممثل صندوق النقد في تونس جيروم فاشي منذ 16 جانفي 2022 الذي دعا الحكومة إلى إنجاز :"برنامج متين وموثوق (..) على المدى المتوسط وأن يعرض على الشعب، حتى لو تطلب ذلك تفسير الصعوبات"، وتضمن التصريح أيضًا دعوة إلى "إصلاحات عميقة جدًا".[58] إعلان الحكومة عن "برنامج الإصلاحات" يبدو أيضًا كان خطوة أساسية سمحت بزيارة ممثل صندوق النقد في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى جهاد أزعور الى تونس يوم 21 جوان[59].

الحكومة أيضًا انطلقت في سلسلة خطوات في إطار "الإنعاش الاقتصادي" ومنها خاصة إلغاء عدد من الرخص في مجال الاستثمار وهو ما أُعتبر من قبل صندوق النقد الدولي بأنها إصلاحات أوليّة مطلوبة لا تحتاج التوصل إلى اتفاق، وقد أكد الناطق باسم الصندوق في النقطة الصحفية الدورية في 19 ماي أن من المهم أن "تتملك" الحكومة برنامجها الاصلاحي بمعنى أن لا يبدو مسقطًا من طرف صندوق النقد. حيث قال: "في الواقع، نجري مناقشات تقنية مع السلطات منذ بداية العام، وسيستمر ذلك على المستوى الفني ولضمان تنمية القدرات. لذا، بينما تستمر هذه المناقشات في تونس، نظرًا للوضع الاقتصادي السيء، يجب ألا تنتظر الإجراءات الحاسمة وتنفيذ الإصلاحات اختتام هذه المناقشات أو برنامج صندوق النقد الدولي. يتمتع برنامج الإصلاح المحلي كما تقدمه الحكومة الحالية بفوائد تملك أقوى ومصداقية أكبر وبالتالي فرصة أكبر للنجاح مما كانت عليه في الماضي ."[60]

وفي وقت لاحق، أعلن الناطق باسم الصندوق في النقطة الصحفية الدورية يوم 9 جوان أن "هناك تقدمًا" في المشاورات

---

[55] الاتحاد الاوروبي يعلن عن صرف مساعدات لتونس بقيمة 300 مليون يورو، موقع اذاعة شمس اف ام، 25 ماي 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3abW7WZ

[56] البنك الاوروبي للانشاء والتعمير يقرض تونس 150 مليون يورو لشراء الحبوب، CNBC عربية، 2 جوان 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3NA8lGw

[57] الصفحة الرسمية لرئاسة الحكومة، موقع فايسبوك، تم نشره في 14 جوان 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3yhAD2O

[58] صندوق النقد الدولي يطالب تونس باجراء اصلاحات "عميقة جدا"، موقع قناة الحرة، 16 جانفي 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://arbne.ws/3uiZr9l

[59] Le directeur du FMI Jihad Azour la semaine prochaine à Tunis: le gouvernement publie son programme de réforme en langue française, Leaders, 14 Juin 2022. Accessed in June 2022. https://t.ly/Kh2B

[60] Transcript of IMF press briefing,19 May 2022. Accessed in June 2022.https://t.ly/_RyB

التقنية لكن بدا حذرًا في خصوص إعلان أي تاريخ لبدء المفاوضات إذ قال: "حول سؤالك حول تونس، تلقى صندوق النقد الدولي طلبًا من السلطات التونسية لبرنامج يدعمه الصندوق. نريد أن نكون شريكًا قويًا لتونس. نرحب بحقيقة نشر السلطات التونسية برنامج الإصلاح الاقتصادي المقترح. لذلك، نحن الآن في مناقشات تقنية مع السلطات. أود أن أصف تلك المناقشات بأنها تتقدم، ونأمل أن تؤدي إلى بدء مفاوضات البرنامج قريبًا. أعلم أن الإجابة ليست محددة كما تريد منّي، لكن هذا ما لديّ.[61]"

في هذا السياق، جاءت زيارة مسؤول المنطقة في الصندوق جهاد أزعور يوم 21 جوان 2022 ولا سيّما لقائه الرئيس قيس سعيّد وما تلاه في تصريح في 22 جوان الذي نعتقد أنه تصريح مفصلي[62]. البلاغ الذي أتى في البداية على السياق الجيوسياسي الحالي أي الحرب الروسية في أوكرانيا وأثره على المسائل المالية والاقتصادية في دول مثل تونس خاصة ما وصفه بـ"الاختلالات الحادة". ثم تأتي توصيات الصندوق من خلال أزعور بما يحيل على الأرضية المشتركة التي يمكن أن تسمح بإمضاء اتفاق: "يتعين أن تتصدى تونس على نحو عاجل للاختلالات في ماليتها العامة من خلال زيادة العدالة الضريبية، واحتواء فاتورة الأجور الكبيرة في جهاز الخدمة المدنية، وإحلال التحويلات الموجهة إلى الفقراء محل نظام الدعم المعمم، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وإصلاح شركاتها الخاسرة المملوكة للدولة للحد سريعًا من الاختلالات الاقتصادية الكبيرة وضمان استقرار الاقتصاد الكلي. وعلاوة على ذلك، سيساعد تعزيز المنافسة والانفتاح الاقتصادي أمام استثمارات القطاع الخاص في إطلاق الإمكانات التونسية من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل وغني بالوظائف التي أصبحت الحاجة ماسة إليه". عمومًا، هو التوجه التقليدي للصندوق أي التقليص من الانفاق العمومي وتدخل الدولة وفسح المجال أكثر للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.

ثم تعرض البيان فيما بعد إلى ما يمكن اعتباره "الجملة المفتاح"، إذ يبارك فيها ضمنيًا "برنامج الاصلاح الوطني" من خلال التأكيد على ما يلي "ويحقق برنامج الإصلاح الوطني الذي أعلنته الحكومة عدة منافع تتمثل في تقوية الشعور بالملكية وزيادة المصداقية، مما يجعل فرص النجاح أكبر مما كانت عليه في السابق". يشير تعبير "الملكية"، هنا والذي ورد سابقًا في تصريحات الناطق باسم الصندوق، بالتحديد إلى معنى "التملك" (ownership)، بما يعني أن من يتحمل مسؤوليته أساسًا الحكومة التونسية وليس أي ضغوط خارجية. كما نلحظ الإشارة إلى أن البرنامج يتمتّع "بفرص نجاح أكبر". وهو ما يعني أن هناك تقاطعًا بين برنامج الحكومة والتوصيات المُشار إليها. وأعلن أزعور، في النهاية، عن "بدء المفاوضات" رسميًا وهو ما حصل فعلًا يوم الإثنين 4 جويلية 2022.

وقد تواصلت الزيارة الاولى للمفاوضات الرسمية طيلة الأسبوعين الاولين في شهر جويلية عبر لقاءات مع ممثلي الحكومة ولكن ايضا المنظمات المهنية واهمها الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وأسفرت على بيان تم الاشارة في عنوانه الى "تقدم ايجابي"، وتم فيه مزيد التأكيد على نفس مضمون بيان ازعور مع تأكيد خاص على ملفي المؤسسات العمومية وصندوق الدعم، مع الاشارة الى تمني الوفد لمشاركة المنظمات في البرنامج دون اعتبار ذلك شرطا، والاهم الجملة الاخيرة التي تدعو "المجتمع الدولي" (في اشارة لدول قمة السبع المؤثرة اساسا في الصندوق) لـ"سرعة" القيام بالتمويل.[63]

يجب الإشارة أيضًا إلى أن إعلان أزعور بدء المفاوضات لحقته مؤشرات على استمرار تقديم المؤسسات المالية الدولية لما يشبه "حالة إنعاش" لتونس مثل اقتصاديات أخرى تعاني من آثار الحرب، ومن ذلك إعلان البنك الدولي في 28 جوان 2022 لقرض خاص لتمويل شراءات تونس من القمح اللين وتنصيصه على أن ذلك يضمن ما يقارب الشهر والنصف من حاجات البلاد لتوفير حاجيات صنع الخبز[64]. بدت أيضًا تصريحات مسؤول المنطقة في البنك الدولي فريد بلحاج في زيارته الأخيرة منذ أسابيع قليلة "متفاجئة" بشكل إيجابي من "صراحة" الحكومة، وأعاد ما قاله منذ أشهر عندما أجاب عن سؤال عن الوضع السياسي الاستثنائي المثير للجدل وانتقادات الدول السبع وإثره على التمويل الدولي وذلك بالمثل التونسي: "كل بلاد وارطالها"[65].

---

[61] Transcript of IMF press briefing, 10 June 2022. Accessed in June 2022. https://t.ly/0hA4

[62] بيان السيد جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، في ختام زيارة إلى تونس، موقع صندوق النقد، 22 جوان 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://bit.ly/3laI7cx

[63] أنظر: IMF staff concludes mission to Tunisia with good progress. IMF, July 19, 2022. Accessed July 2022. https://tinyurl.com/tn5d4ewj

[64] مشروع جديد للبنك الدولي لمواجهة تحديات الامن الغذائي، موقع البنك الدولي، 28 جوان 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://t.ly/PyNC

[65] فريد بلحاج: تفاجئت من خطاب بودن خلال منتدى تونس للاستثمار، اذاعة اي اف ام، 25 جوان 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022) https://t.ly/DJMJ

## خلاصة:

مرت أكثر من ثلاث سنوات منذ التحضير والسعي لبدء مفاوضات رسمية بين السلطات التونسية وصندوق النقد الدولي من أجل اتفاق جديد إثر انتشار جائحة كوفيد-19 والحصول على "تمويل سريع" استثنائي في ربيع 2020. وقد حال عدم الاستقرار السياسي والهزات السياسية الكبرى وآخرها قرارات 25 جويلية دون تحقيق ذلك، لكن ساهمت فيه أيضًا صعوبة تمرير إصلاحات يمكن ألا تكون شعبية خاصة إذا تماهت عمومًا مع الأسس المعهودة لبرامج التعديل الهيكلي SAPs والتي لم تتغير في مضمونها منذ بداية تطبيقها في تونس منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي. لعلّ من آخر الأمثلة على أن صندوق النقد يحافظ على ذات التصور العام المعتاد بما في ذلك في الحالة التونسية، هو ما ورد في بلاغه بتاريخ 30 مارس 2022 المذكور أعلاه إثر بعثة الصندوق الى تونس. إذ رغم أن الزيارة تمت في سياق استثنائي يتمثل في آثار الحرب الروسية في أوكرانيا، ركّزت مقترحات الصندوق على أن المشكل الأساسي هو النفقات العمومية، وأن تخفيضًا فيها مقابل توسيع مجال القطاع الخاص سيسمح بتفاهم مع الصندوق: "يعتبر صندوق النقد الدولي أن التخفيض الواعي للعجز المالي من خلال الإصلاح الضريبي العادل، والرقابة الصارمة على فاتورة أجور القطاع العام، والإعانات الموجهة بشكل أفضل، والإصلاحات العميقة للمؤسسات المملوكة للدولة ضرورية لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وكذلك لتحسين الكفاءة. للشركات المملوكة للدولة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد التونسي. المبادرات التي تهدف إلى تعزيز المنافسة ومناخ الأعمال ضرورية أيضًا لإطلاق العنان للنمو المحتمل للبلد وخلق فرص العمل."

وإن لم تتغير ثوابت "فلسفة الإصلاحات" لدى صندوق النقد، فربّما ما تغيّر هو سعي المؤسسات المالية الدولية ألا تبدو في موقع من يملي هذه الإصلاحات. هنا يأتي الإصرار على أن "تتملّك" الحكومة برنامج الإصلاحات وأن تكون المنظمة النقابية داعمة لها رغم أنه من المتوقع ألا توافق من تلقاء نفسها على إصلاحات تسمح بتجميد كتلة الأجور والتقليص من حضور الدولة في القطاع العام. ولهذا، لا يبدو أن موافقة اتحاد الشغل لا تزال شرطًا خاصة امام إصرار حكومة قيس سعيّد على تجاهل التصعيد النقابي وتوجهها نحو فرض أمر واقع، وهو الأمر الذي تجنبت أي حكومة منذ الثورة القيام به. ويبدو أن صندوق النقد لا ينظر بشكل سلبي إلى هذا التوجه بل من المرجح أن يتجه إلى تشجيعه.

في المقابل لا يبدو ان الحكومة تواجه وفق المعطيات الحالية خطر "افلاس سيادي" في حالة العجز عن سداد دين خارجي. اذ استطاعت سداد القرض القطري في افريل وتستطيع في تقديرنا سداد القرض الياباني في سبتمبر. زيادة مداخيل الدولة المتوقعة من السياحة وايضا تصدير عدد من المواد ومنها الفسفاط وزيت الزيتون يمكن ن يساهم في تخفيف الاعباء المالية. وتواصل الحكومة حتى الان بالتعاون مع البنك المركزي الاعتماد على الية الاقتراض الداخلي وهو ما سيؤثر على توفر السيولة ولا يمكن ان يكون حلا مستديما في ظل ارتفاع الالتزامات المتعلقة بالنفقات التي تستوجب عملة صعبة، اضافة الى سياق تواصل ارتفاع المواد الاساسية والمحروقات في الاسواق العالمية بنسب قياسية، اضافة الى صعوبة توفرها والصعوبات في الامدادات. ولعل تصريحات مسؤولين رسميين تونسيين من وزارة الطاقة مؤخرا حول صعوبات توفير التمويل لضمان شراء المحروقات دليل على حساسية هذا الموضوع وامكانية تأثيره على تأمين حاجات تونس من المواد الطاقية.[66] وعموما هناك شكوك متواصلة من قبل الملاحظين الدوليين حول مدى قدرة تونس على سداد الدين في المستقبل من ضمن عدد اخر من "الأسواق النامية" وهي شكوك أتت حتى بعد الإعلان عن بدء المفاوضات مع صندوق النقد.[67] ولهذا يصر عدد من الخبراء على اهمية توفر الموارد المالية الخارجية وعلى رأسها اتفاق نهائي مع صندوق النقد.

في المقابل فإن استئناف المشاورات التقنية وتقدمها مثلما أعلن ممثلو الصندوق ودعمهم لعدد من الاصلاحات في إطار "الإنعاش الاقتصادي" ثم تتويج كل ذلك بزيارة مسؤول المنطقة في الصندوق جهاد ازعور الى تونس في 21 جوان ولقائه بالمسؤولين التونسيين على رأسهم الرئيس قيس سعيد واعلانه "بدء المفاوضات" في بلاغ يوم 22 جوان هو مؤشر على تقدم جدي في الملف. ومن اللافت نشر الرئاسة التونسية بلاغا يبدي نقدا ضمنيا لمنهجية المؤسسات المالية الدولية خاصة من زاوية ان هناك امور لا تخضع لمنطق "الربح والخسارة" وان "الذوات البشرية ليست ذوات حسابية". ومن غير الواضح ان كان هذا الخطاب موجه فعلا الى صندوق النقد ويعكس توجه السلطات الرسمية وتصورها لـ"الإصلاح" ام انه يعكس ازدواجية في الخطاب وانه موجه أساسا للتونسيين في حين تلتزم الحكومة ببرنامج إصلاحات يعكس تفاهما جوهريا مع توجهات المؤسسات المالية الدولية.

[66] بعد رفض البنوك تمويل شراء شحنات بترولية واللجوء الى المخزون الاحتياطي: تونس على اعتاب أزمة تعصف بقطاع الطاقة، جريدة المغرب، 30 جوان 2022 (تم النفاذ اليه في جوان 2022). https://t.ly/-uCe

[67] Historic cascade of defaults is coming for emerging markets, Bloomberg, July 7 2022. Accessed July 2022. https://tinyurl.com/4j9l5ze7

ومن الواضح ان الرئيس يحبذ إيجاد تمويلات ثنائية خاصة مع دول شقيقة وان لا يضطر الى اتفاق مع صندوق النقد يفرض عليه إصلاحات لن تكون شعبية وتعني اهتراء قاعدته السياسية خاصة انه إزاء تنفيذ خريطة "إصلاحات دستورية وسياسية" لا تتحمل اي اضطرابات اجتماعية. يضاف الى ذلك الشروط السياسية للأطراف الدولية خاصة منها الدول السبع المؤثرة في صندوق النقد والتي لا تبدو مرتاحة تماما عموما للمسار السياسي للرئيس. غير انه الى حد الان لا يوجد ما يشير الى توفر تمويل ثنائي المصدر من قبل دول الخليج التي تواصلت زيارات ممثليها مؤخرا دون اي إعلانات واضحة حول دعم مالي واضح. ولهذا يبقى الافق الوحيد لتوفير الموارد المالية الخارجية هو تمويل غربي عبر اتفاق مع صندوق النقد في اطار برنامج طويل الامد، وهو الامر غير الواضح حتى الان، او من خلال قروض استثنائية عبر المؤسسات المالية الدولية أو من خلال تمويل مباشر تسمح بتجاوز مؤقت لإمكانية حدوث أزمة، في سياق "تمويل سريع" في إطار الصعوبات الدولية مثلما حصل عبر الية "السحب الخاص" خلال سنة 2020، وايضا ما حصل مع بعض القروض الأوروبية التي تم صرفها مؤخر. هذا السيناريو الأخير يبدو ممكنا في ظل إعلان صندوق النقد في سياق اجتماعات الربيع يوم 18 أفريل الماضي عن "صندوق المرونة والاستدامة" (Resilience and Sustainability Trust) الذي يمكن تتعهد فيها الدول الاغنى في قمة السبع بخط قروض يمكن ان تصل الى 50 مليار دولار الى الدول النامية والفقيرة، رغم أن شروط النفاذ الى حزمة القروض هذه غير واضحة تماما حتى الآن.[68]

ومثلما اشرنا اعلاه بشكل متكرر عبر تاريخ العلاقة بين تونس وصندوق النقد فإن العوامل الجيوسياسية تبدو محددة في مدى توفر مساعدات مالية في إطار صندوق النقد بشكل خاص او المؤسسات المالية الدولية عموما. واذ يوجد قلق واضح من قبل الدول السبع، صانعة القرار في هذه المؤسسات، من المسار السياسي للرئيس وخاصة احتمال "انحراف أوتوقراطي" وما يعنيه ذلك من تهديد مجال "الديمقراطية الليبرالية" في مرحلة تتزايد فيها مؤشرات "حرب باردة" جديدة بأبعاد ايديولوجية تتركز خاصة حول "دعم الديمقراطية"، فان هناك عوامل اخرى يمكن ان تسمح أيضا بـ"اغماض العين" الغربية على المسألة الديمقراطية وتتعلق أساسا بالأمن ومواجهة الهجرة غير النظامية والحد من توسع مجال المنافسين المباشرين لتحالف الدول السبع في المنطقة. في المقابل تحرص تونس على الالتزام بمنع الهجرة غير المنظمة وتقديم التسهيلات لإعادة المهاجرين غير النظاميين في رحلات متواترة وايضا بالمشاركة في انشطة "حلف الناتو" حتى التي أثارت جدلا حول امكانية لقاء مسؤولين تونسيين آخرين إسرائيليين، وهو ما يمكن ان يوتر العلاقة مع الجار الجزائري الذي تحتاج تونس الإبقاء على علاقات مستقرة معه خاصة في سياق الامدادات بالغاز، ويبدو ان زيارة قيس سعيد الأخيرة (4-5 جويلية 2022) طمأنت الى حد ما الجزائر خاصة اثر قرار تبون فتح الحدو وهو ما حصل فعلا في الموعد المقرر منتصف جويلية الجاري.

**في كل الحالات اثر قرار الانطلاق رسميا في المفاوضات من قبل أزعور نهاية جوان والبيان ذي المنحى "الايجابي" بعد زيارة الوفد التقني بداية جويلية الجاري يمكن ان نستشرف "حالة وسط" تقوم فيها هذه الدول المعنية بانتظار محطة "الاستفتاء" في 25 جويلية وان لم تحصل تجاوزات واضحة تشير الى "تزوير ارادة الناخبين" (ويأتي هنا اهتمام سفارات الدول السبع بأداء "هيئة الانتخابات" الجديدة) ويتم المرور الى التحضير الى انتخابات في ديسمبر 2022، حينها يمكن ان نتجه في واحد من ثلاثة احتمالات/سيناريوهات:**

**-أولا، يتم اتفاق في الحد الأدنى على اساس الية "تمويل سريع" (RFI) بناء على برنامج مثل ( Resilience and Sustainability Fund )، ويكون ذلك أداة مؤقتة للإبقاء على حالة من الاستقرار في انتظار ان تتضح الرؤية بشكل نهائي في خصوص استقرار النظام السياسي الجديد.**
**-ثانيا، سيناريو آخر يتمثل في اتفاق مرحلي او مؤقت (SBA) يمكن تحويله بعد الانتخابات المقررة في ديسمبر 2022 الى اتفاق حول برنامج مطول بعد الانتخابات مثلما حدث في حالات سابقة عندما يسبق الاتفاق القصير اتفاق مطول.**
**- ثالثا، السيناريو الأخير أي اتفاق مطول مثلما طلبت الحكومة اي (EFF) بين تاريخ الاستفتاء وتاريخ الانتخابات، وستتحدد طبيعة هذه الالية بمدى قدرة السلطات على ضبط الأوضاع الاجتماعية والأمنية في البلاد وتحوزها على دعم متزايد من النخبة المحلية.**

**وهكذا سيكون زمن استغراق المفاوضات التي تم الإعلان عنها ليس محددا بالمضمون التقني بقدر ما سيكون**

[68] IMF executive board approves establishment of the Resilience and Sustainability Trust, IMF, 18 April 2022. Accessed in June 2022. https://t.ly/cU

**محددا بالعوامل الجيوسياسية والسياسية وقدرة حكومة قيس سعيد على ضبط الأوضاع وتمرير "الاصلاحات" المتماهية مع فلسفة الصندوق. يبقى ان ثمن ذلك الفعلي خاصة ازاء الاستقرار الاجتماعي لن تكون مضمونة، وسنكون ازاء احتمال ازمة اجتماعية جدية ان لم يتم الاتعاظ بدروس تجارب ما بعد الثورة.[69]**

في كل الحالات يبدو توجه دول قمة السبع وعلى رأسهم الولايات المتحدة في المنطقة العربية في السياق الراهن وخاصة على ضوء اثار الحرب الروسية في أوكرانيا نحو أولوية العامل الجيوسياسي على الأيديولوجي (الديمقراطية وحقوق الإنسان) وهو ما تبين عبر اعلان زيارة بايدن الى المملكة العربية السعودية رغم انه كان رافضا لذلك بسبب تركيز الإدارة الديمقراطية منذ صعودها الى البيت الابيض على التجاوزات المنسوبة لولي العهد السعودي في ملف حقوق الإنسان. ومن الصعب ألا يكون لهذا السياق العام تأثير، مثلما كان الوضع دائما، على علاقة صندوق النقد بتونس، التي لا يتم النظر اليها بشكل معزول عن سياقها الجيوسياسي. وهكذا وبشكل عام فإن الجيوسياسي اولوي على الاقتصادي وأيضا الأيديولوجي بالنسبة لصندوق النقد، ومن ثمة رعاته الرئيسيين.

[69] أنظر في هذا الاطار المقال الاخير لعضوة فريق "مالية 22" مها بن قدحة: Maha Ben Gadha, "Democracy or Economy? What Needs to be Changed to Break the Deadlock in Tunisia," Rosa Luxemburg Stiftung North Africa Section, June 2022. Accessed in June 2022. https://t.ly/7D7